دراسات

Articles

حسن جبران[1]| Hasan Jubran

بناء السلام في السياق السوري المعاصر
من السلم المُدار إلى التماسك المستدام

Peacebuilding in the Contemporary Syrian Context
From Managed (top-down) Peace to Sustainable Social Cohesion

ملخص

على الرغم من انتصار الثورة السورية عسكريًا، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، فإنّ حلقات الصّراع والأزمات المركّبة (الاجتماعية- الاقتصادية- السياسية) ما زالت فاعلة في تآكل المواطنة، مفهومًا وتجسيدًا، وفي استمرار انحدار رفاهية الأسر وازدياد الاحتياجات الإنسانية، مما تتزامن معه خروقات كبيرة في شبكة الأمان الاجتماعي والعيش المشترك، ومحركات النزاع وحضور مهدّدات السلام. كلّ ذلك يُعزّز مشروعية البحث في بناء السلام وتحقيق العدالة الانتقالية في السياق السوري، ويحركه الاسئلة المركّبة الآتية: أيّ سلمٍ أهليّ نفتقر إليه في سورية؟ ما إمكانية بناء السلام المرجو، بصورة دائمة؟ كيف نبدأ بذلك ومن أين؟ ما التحديات والفرص المتاحة راهنًا بشأن ذلك، لاستثمارها من أجل المستقبل؟ كيف تنتقل سورية من نمط "السّلم المُدار" إلى بناء سلام مستدام وتماسك اجتماعي مؤسسي مستقر؟ ما إمكان تحقيق تعاف اجتماعي، وتمكين اقتصادي، وتمثيل مجتمعي فاعل، وحوكمة للفضاء الرقمي؟

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي (التفكيكي) لبنية المجتمع السوري، وعلاقته بالسلطة البائدة، لملاءمته مع طبيعة البحث، وأهدافه التي يمكن إجمالها بالآتي: - تفكيك بنية "الاستقرار الهشّ" وتحليلها، في مرحلة ما قبل العام 2011، عبر تشريح آليات السّلم المفروض قسرًا من الأعلى، والبحث في كيفية "تجميل السلطة" لاستراتيجياتها وتقبيحها للمجتمع، وصولًا إلى استنزافها الرأسمال الاجتماعي، ثم فهم الجذور الهيكلية للتشظي الذي حدث بعد الانتفاضة (الثورة السلمية)، عبر تتبّع زمني (مرحلة ما قبل الثورة، ثم مرحلة الثورة، ثم ما بعد الانتصار). - تفعيل مقاربة ترميم الروابط في البيئة السورية، عبر وضع استراتيجيات عملية، لإعادة بناء الروابط الأفقية والعمودية بين المكونات السورية المتصارعة، وتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة الجديدة، لضمان عدم تكرار الصراع. - ملامسة خارطة التوازنات بين الممكنات والمعطلات الداخلية والخارجية، عبر محاولة التأسيس على الفرص المتاحة لبناء السلام وتحصينه، في سبيل تحقيق العيش المشترك في كنف دولة القانون والعدالة.

كلمات مفتاحية

سورية، بناء السلام، السلم المدار، الرأسمال الاجتماعي، التماسك الاجتماعي، السلام المستدام

(1) أكاديمي سوري، وعضو الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية في سورية. أستاذ علم الاجتماع.

hasan.j@nctj.gov.sy

Abstract

Despite the military triumph of the Syrian Revolution on 8 December 2024, cycles of conflict, and the interconnected social, economic, and political crises that continue to shape Syria have further eroded citizenship as both a normative principle and a lived reality. At the same time, declining household well-being, growing humanitarian needs, weakened social safety networks, and persistent drivers of conflict continue to threaten social cohesion and sustainable peace. These conditions highlight the importance of examining peacebuilding and transitional justice in contemporary Syria. This study addresses several interrelated questions: What form of civil peace is currently lacking in Syria? How can sustainable peace be built, and where should this process begin? What opportunities and challenges shape current peacebuilding efforts? How can Syria move from a model of managed peace to sustainable peacebuilding and institutionalized social cohesion? Moreover, what prospects exist for social recovery, economic empowerment, me effective community representation, and effective governance of the digital sphere? The research adopts a descriptive-analytical and deconstructive approach to examining Syrian society and its relationship with the former regime. First, it analyzes the foundations of Syria's pre-2011 fragile stability, focusing on the mechanisms of top-down coercive peace, the former regime's efforts to portray its strategies favorably while discrediting society, the resulting depletion of social capital, and the structural roots of societal fragmentation before, during, and after the revolution. Second, it proposes practical strategies for rebuilding horizontal and vertical social ties among Syria's conflicting social groups strengthening trust between citizens and state institutions and preventing renewed conflict. Third, it explores the balance between domestic and international opportunities and constraints affecting peacebuilding, with the aim of advancing peaceful coexistence within a political order grounded in the rule of law, justice, and inclusive citizenship.

Keywords

Syria, peacebuilding, managed (top-down) peace, social capital, social cohesion, sustainable peace

مقدّمة

في سياق ثورات الربيع العربي، شهدت الفضاءات السورية تحوّلات مفصلية عميقة، عندما دخلت قوى الثورة المسلّحة العاصمة دمشق في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، من ناحية استمرار التغيير العنيف والعميق في الدولة والسلطة والمجتمع. وأمام القهر الاجتماعي المترسخ والعنف الفظيع في سنوات الثورة السورية، ثم انتصارها العسكري الذي تجلّى واقعًا مقبولًا، عبر دخول دمشق والمدن والمناطق ذات الحساسية الاجتماعية العالية، بدأ الحديث عن ضرورة تحقيق العدالة الانتقالية والسّلم الأهلي والمصالحة المجتمعية، وهو ما بات أمرًا ملحًّا، في خطاب صنّاع القرار السوري الجدد. إن العوامل التي كانت وراء إصدار المرسوم الجمهوري رقم /20/ تاريخ 17/ 05/ 2025، وقد قضى بإحداث الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية لمعالجة آثار الماضي البعيد والقريب وبناء المستقبل، عبر عدالة انتقالية تُمثّل فضيلةً، بما هي حدّ أوسط بين رذيلتي الإفراط في الانتقام والتفريط بحقوق الضحايا (الفضيلة بوصفها حدًا وسطًا بين رذيلتين بالمعنى الأرسطي)، ومن خلالها يُبنى السلام والمصالحة المجتمعية، عبر عملية حيوية متراكمة تهدف إلى إعادة التماسك الاجتماعي المفقود بتأثير من إرث سياسات النظام البائد الذي غيّب الدولة وكرّس سلطته بصورة تعسفية، معززًا الانتماءات التقليدية (دون الوطنية). بناءُ سلامٍ مستدامٍ في سورية الجديدة، على أنقاض السلم الأهلي السكوني القهري المنهار، عمليةٌ مُعقّدة تستدعي هندسة اجتماعية دقيقة تقوم على تحليل البنية الاجتماعية القائمة وتبيين مدى فسادها أو صلاحها للبناء الجديد، ومعرفة التحديات والمستلزمات، واغتنام الفرص الراهنة في الوقت الملائم، عبر رؤية واسعة تتجاوز ألم الماضي وتعقيدات الحاضر، للعبور نحو المستقبل المنشود، وفق منهجية علمية تضمن سلامة المقدمات والنتائج.

أولًا. في المفاهيم والتعريفات

عندما يشرع الباحث في الولوج إلى معرفة شؤون السّلم الأهلي وحيثيات بناء السلام المستدام، يجد نفسَه أمام كمٍّ هائلٍ من مفاهيم ومصطلحات متقاربة ومتداخلة، من مثل السلم الأهلي وبناء السلام والتعايش السلمي والمصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، إلى حدٍ قد يصل به إلى التشويش وعدم التمييز بين الشكل والأرضية، مثلما تغيب ملامح الشجرة في غابة كثيفة. بمعنى أن الباحث يجد نفسه أمام تعريفات متعددة لهذه المفاهيم والمصطلحات في الأدبيات العربية المتنوعة في مقارباتها النظرية والتطبيقية، ما يقتضي توخي الدقة في التحليل والمقارنة والمقاربة المفاهيمية، لبيان الحدود والمشتركات والتوظيف البنائي. وتقتضي الضرورة المنهجية أن نبدأ بمفهوم "السلم الأهلي"، بصفته حالةً ثابتة لا عمليةً دينامية. وفي قوله تعالى ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: 61] ما يؤكد الحالة ويُغيّب العملية. فالقاعدة هنا هي "وإن جنحوا، فاجنح"، بما هي الخطوة الأولى لبناء السلام المستدام وتحقيق المصالحة الوطنية، بما هي غاية كل عدالة انتقالية أو برنامج إصلاحي شامل.

يُعرّف معهدُ البحرين للتنمية السياسية السلمَ الأهلي بأنه "إقرار الجميع بالحفاظ على حالة سلام دائم، يرفض كل أشكال العنف والتنازع أو يدعو إليهما أو يبررهما، حيث لا يتحقق السلم المجتمعي، إلا من خلال احترام التنوعات والتعددات الاجتماعية والفكرية فيه"[2]. ويمكننا قياس هذا التعريف عبر مؤشرات السلم الأهلي المتمثلة بـ "انخفاض معدلات العنف المجتمعي" و"حوادث الثأر أو الانتقام" و "الشعور بالأمان في الأماكن العامة"، إضافةً إلى مؤشرات التماسك الاجتماعي، من مثل "مستوى الاحتكاك الإيجابي بين الفئات" و"مستوى التسامح الاجتماعي" و"انخفاض التمييز بين الجماعات". في هذا السياق، تخلص إحدى الدراسات إلى أنّ السلم الأهلي وضعٌ يسود فيه الأمن والسلام، ويشعر فيه الفرد بالأمان والطمأنينة، ويرتبط مفهومه بمصطلح التعايش السلمي، الذي يرتكز على الحوار وتعزيز عملية القبول بالرأي الآخر، ونبذ العنف ولغة السلاح والكراهية والتحريض، بمعنى أن التعايش السلمي هو البديل من العلاقة العدائية[3]. يمكننا قياس هذا التعريف عبر مؤشرات السلم الأهلي في بعد "الأمن

(2) "السلم الأهلي والتنمية السياسية"، معهد البحرين للتنمية السياسية (حزيران/يونيو 2014).

(3) حمد سامي، "السلم الأهلي والتعايش السلمي"، مديرية التربية والتعليم في ضواحي القدس (2019)، ص 8-9.

المجتمعي"، من مثل "الشعور بالأمان في الأماكن العامة" و"تراجع انتشار السلاح بين المدنيين" و"انخفاض معدلات العنف المجتمعي"، وعبر مؤشرات العدالة والمساءلة، من مثل "مكافحة الإفلات من العقاب"، وعبر مؤشرات رأس المال الاجتماعي، من مثل "مستوى ثقة المواطن بالآخرين المختلفين عنه" و"مستوى التفاعل الإيجابي في الحياة العامة"، وعبر مؤشرات التماسك الاجتماعي، من مثل "مستوى الاحتكاك الإيجابي بين الفئات" و"مستوى التسامح الاجتماعي" و"انخفاض التمييز بين الجماعات".

إن حالة السلم الأهلي هي القاعدة الأساسية لانطلاق التنمية الشاملة في المجتمع والدولة، فلا تنمية من دون أمن، ولا أمن من دون سلم أهلي. فالدولة لا تحمي السلام الأهلي بالقوة (واجبها) فحسب، بل بالثقة، ليشعر المواطن أن الدولة عادلة، وأن صوته مسموع، وأن حقوقه محفوظة، وأنه شريك في صناعة القرار. إن إيقاف العنف والعمليات العدائية، وكل أشكال الصراع والتحريض عليه وتبرير استخدامه، هو جوهر السلم الأهلي والنواة الصلبة "للأمن المجتمعي" المتمثّل بانخفاض معدلات العنف المجتمعي وانخفاض حوادث الثأر والانتقام، ونقطة الانطلاق لتعزيز إنهاء مظاهر العنف وإيجاد آليات سلمية لحل النزاعات وتعزيز الحوار الوطني. إنه حالة السلم السلبي (غياب العنف المباشر) التي تقتضي أن نبني عليها، لننتقل إلى عملية السلام الإيجابي (معالجة الجذور وبناء المؤسسات العادلة). أي الانتقال من حالة السّلم الأهلي إلى عملية بناء السلام. يعود التأصيل المؤسسي لمفهوم بناء السلام إلى الوثيقة التأسيسية لمنظمة الأمم المتحدة (أجندة من أجل السلام، 1992) التي قدّمها بطرس غالي، وهو الأمين العام الأسبق للمنظمة، معرفًا بناء السلام بأنه "إجراءات تهدف إلى تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلام، لتجنب العودة إلى الصراع"[4]. لقد ميزت هذه الوثيقة بين صنع السلام (peacemaking) وحفظ السلام (peacekeeping) وبناء السلام (peace-building)، وقد حصرت الأخير في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع المسلح، ليشمل عدة أنشطة، من مثل نزع السلاح وإعادة الاندماج في مؤسسات الدولة والمجتمع، وإصلاح المؤسسات الأمنية والقضائية.

في المستوى التنظيري، يُعدّ يوهان غالتونغ (Johan Galtung، 1930-) المؤسس النظري لمفهوم بناء السلام، وقد عرّفه بأنه عملية إنشاء هياكل دعم ذاتي محلية علاجية ووقائية تزيل أسباب الصراعات العنيفة والحروب الكارثية، وتقدّم بدائل معاكسة لها في الحالات التي قد تندلع فيها الصراعات[5]. لقد أسس غالتونغ للتمييز الجوهري بين مفهومين أساسيين، وهما السلام السلبي (negative peace) الذي يشير إلى حالة من غياب العنف المباشر، من دون معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، أي حالة هدوء مؤقت، ما قد يكون خادعًا (مثل جمر تحت رماد). أي حالة قد تعود في ظلها صراعات، عند أول حادثة طارئة تلقائية أو مدبّرة. أما السلام الإيجابي (positive peace)، فيمثل عملية بناءٍ واعٍ لأرث الماضي وحيثيات الحاضر وأهداف المستقبل. إنه نموذج العمل الهادف إلى إيجاد أرضية سليمة وشروط عادلة تضمن الاستقرار والاستدامة، في المستوى الميكرو والماكرو السوسيولوجي. انطلاقًا من هذا التمييز، يهدف بناء السلام الحقيقي إلى الانتقال من السلبي إلى الإيجابي وتحقيق السلام المستدام، وليس إدارة الصراع أو وقف إطلاق النار، بحيث تظل الأعصاب متشنجة والأصابع على الزناد، فحسب.

إن بناء السلام المستدام، في هذا السياق، يتمثل بالانتقال من السلبية إلى الإيجابية، ومن الحاضر إلى تكاملية أبعاد الزمن الثلاث (الماضي والحاضر والمستقبل)، ومن الوفرة إلى الاستدامة وصولًا إلى تحقيق رأس مال اجتماعي متنامي، بعد الإفلاس الاجتماعي. إنه السلام الذي يقوم على قيم الشراكة الاجتماعية، من دون التفريط بحقوق الأفراد. في السياق ذاته، تخلص دراسة إلى مقاربة ما ذهب إليه غالتونغ، فهي تؤكد أن بناء السلام يستهدف بالأساس "إقامة علاقات سلمية بين أطراف الصراع، بما يمنع أي ارتداد في المستقبل عن اتفاقات وقف العنف". تميز الدراسة بين اتجاهين أساسيين بشأن مفهوم بناء السلام: الاتجاه الأول هو التقليدي الشائع، الذي يحصر بناء السلام، زمنيًا وبرامجيًا، في ترتيبات وإجراءات عسكرية

(4) بطرس غالي، "أجندة من أجل السلام: دبلوماسية وقائية، صنع السلام، حفظ السلام"، تقرير إلى **مجلس الأمن** (1992)، ص 32.

(5)Johan Galtung, *Peace by Peaceful Means: Peace and Conflict, Development and Civilization* (London: SAGE Publications, 1996).

وهيكلية ما بعد وقف الصراع المسلح، ويشمل تعزيز وقف إطلاق النار وتشييد الهيئات والمؤسسات التي تساعد المجتمعات الخارجة من الحروب في إزالة عوامل العنف، من مثل إعادة بناء مؤسسات الدولة، وإصلاح البنى التحتية، وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم المؤسسي والاجتماعي، وبناء المؤسسات القضائية وتأسيس العدالة الانتقالية[6]. أما الاتجاه الثاني، وهو الاتجاه الأحدث، فيرى بناء السلام من منظور أكثر شمولًا وامتدادًا في مراحل ومستويات الصراع المختلفة، ما قد يسهم في الإنذار المبكر لتحسس الصراعات المحتملة، أو تهيئة المتنازعين لتقبل متطلبات السلام والمشاركة في بنائه، ويستمر بعد توقف العنف، عبر بناء الأطر والبرامج والأنشطة والمبادرات المختلفة لمنع ارتدادات الصراع المسلح. بهذا المعنى الواسع، تشكل عملية بناء السلام مسارًا رابطًا بين الأبنية القاعدية والفوقية في الصراعات من أسفل إلى أعلى والعكس.

إن كان المسار الأول أفقيَّ الاتجاه، فإن المسار الثاني عمودي يقوي روابط المجتمع وعلاقته بمؤسسات الدولة وديناميتها، بما يساعد في إنتاج الرفاه الاجتماعي والتنمية والسلام والكرامة، ويزيد من مؤشرات رسوخ قيم المواطنة والاستقرار والاستدامة، لتُعزز الدولة حضورها الإيجابي في وعي مواطنيها وحسّهم المشترك، وترتقي إلى مكانة لائقة في محيطها الإقليمي والسياق الدولي العام. في دليل مصطلحات لمنظمة دولية في العراق، عُرّف بناء السلام بأنه عملية تتطلب "إحداث تغييرات عميقة في سلوك الأطراف المتنازعة وأبنيتهم الاجتماعية المؤدية للعنف، بما يدفعهم إلى التعايش والتفاعل السلمي مع آخرين يختلفون عنهم في الأهداف والمصالح"[7]. يؤكد الدليل أن الصراعات الداخلية، وقد بلغت درجةً من التعقيد والتمدّد والتقلب في ديناميتها داخل أبنية المجتمع وقضاياه (العدالة، الثروة، الهوية، المواطنة)، يصعب تصور أن الاتفاقات السلمية لوقف العنف قد تكون نقطة بداية كافية لمرحلة بناء السلام، ما يعني أن بناء السلام يتطلب مقاربة تنموية شاملة، ومعالجات عمودية تعالج الجذور الهيكلية للصراعات المحلية والتنازعات بين المكونات الاجتماعية أو مكونات الدولة (السلطة- المجتمع)، مع إجراءات آنية تُنهي الصراع وتُلغي مظاهره المباشرة.

لا شكّ في أن هذا التعريف لبناء السلام أسير الجغرافيا الاجتماعية- السياسية لحالة بعينها (العراق)، فهي ما زالت تعاني اضطرابات سياسية واجتماعية لم تتوقف بسقوط النظام (صدام حسين)، عبر الاحتلال الأميركي الذي سمح بالتغول الإيراني (الطائفي الشيعي) في الدولة والمجتمع، بل زاد المشهد السياسي والاجتماعي والثقافي تعقيدًا، من ناحية استحالة بناء السلام المستدام وتعزيز المواطنة ودولة القانون. لذلك، دعا التعريف الأممي إلى مقاربة تنموية شاملة ومعالجة استراتيجية تعود لجذور المشكلة، من أجل الوصول إلى بدائل ممكنة. فالإطار الاستراتيجي المتكامل، للتدخل في المجتمعات الخارجة من الصراعات، كفيل بتحويل بنى العنف إلى بنى سلام، من خلال إعادة بناء الدولة والمؤسسات وترسيخها، وتحقيق العدالة الانتقالية، وإطلاق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. لا يمكن لبناء السلام أن ينجح، من دون إرادة سياسية داخلية ومشاركة مجتمعية فاعلة، بدعم وتنسيق إقليمي ودولي. فبناء السلام عملية يشترك فيها كل من الإرادة السياسية للسلطة، وقوى المجتمع المدني، والشركاء الدوليين، أي إن بناء السلام ليس حالة، بل عملية.

إن بناء السلام عملية تحوّل مجتمعي طويل الأمد، وهي تهدف إلى تفكيك الثقافات والبنى التي تنتج العنف، لبناء ثقافات ومؤسسات تعزز العدالة والتسامح والمشاركة والتنمية والتمكين الاقتصادي، للأفراد والجماعات، والقدرة على تحديد احتياجات المجتمعات المحلية وأولوياتها. في السياق ذاته، يذهب مختص في العدالة الانتقالية، عند تعريفه بناء السلام عبر ربطه بالعدالة الانتقالية ربطًا كليًّا وجعله منطلقها وغايتها، إلى أنه "الغاية الكبرى التي تسعى إليها العدالة الانتقالية، وهو سلام مستدام يقوم على كشف الحقيقة، وتحقيق المساءلة، وجبر الضرر، والإصلاح المؤسسي، وإعادة بناء الثقة بين المواطنين والدولة"، مؤكدًا أن "بناء السلام المستدام لا يمكن تحقيقه، من دون معالجة انتهاكات الماضي، لأن ترك الجروح مفتوحة يعني أن الصراع

(6) خالد حنفي علي، "مداخل محفزة لبناء السلام في مناطق الصراعات"، السياسة الدولية (تشرين الأول/ أكتوبر 2016)، ص 2-3.

(7) "دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق (15 أكتوبر 2019)، ص 5.

سيعود حتمًا"[8].

خلاصة القول: إن بناء السلام هو عملية تحول مجتمعي شاملة وطويلة الأمد، وهي تهدف إلى الانتقال من السلام السلبي (غياب العنف المباشر المؤقت) إلى السلام الإيجابي (السلام المستدام القائم على العدالة والإنصاف والمشاركة في بنائه)، عبر مجموعة متكاملة من الآليات والاستراتيجيات التي تشمل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية)، وإعادة بناء المؤسسات المدنية والأمنية والقضائية على أسس الحكم الرشيد وحقوق الإنسان، وتحقيق العدالة الانتقالية (كشف الحقيقة، مساءلة مرتكبي الانتهاكات، جبر الضرر)، وإطلاق عمليات المصالحة الوطنية التي تعيد بناء الثقة بين مكونات المجتمع وبين المواطنين والدولة، وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي تعالج الفقر والتهميش وعدم المساواة، فضلًا عن بناء ثقافة السلام والتسامح والمشاركة المجتمعية عبر التعليم والإعلام والمبادرات الأهلية. تشارك في هذه العملية فواعل متعددة (دولية، قوى سلطة، قوى مجتمع)، بهدف تحقيق استدامة السلم الأهلي وتنمية الرأسمال الاجتماعي، بما يمنع تجدد الصراع ويضمن الرفاه والمشاركة والتمكين.

لقد اتخذ التماسك الاجتماعي شكل العصبيّة، عند عبد الرحمن بن خلدون الذي عرّفها بأنها "الرابطة القوية" التي تجمع أبناء الجماعة الواحدة، وتدفعهم إلى التعاون والتضامن، وهي القوة الدافعة لقيام الدول وسقوطها[9]. لأن الإنسان اجتماعي بطبعه، فهو يجتمع مع الآخرين لتأمين احتياجاته المادية والمعنوية الهائلة والمتنامية، وهو عاجزٌ بالضرورة عن إيجادها منفردًا أو بجماعات ميكروسوسيولوجية. وإن كانت هذا السمة تُشترط لبناء الجماعات المختلفة المستويات، فإن تماسك الجماعة البشرية هو الشرط الرئيس لقيام العمران البشري أو الدول، وإن ضعف هذه العصبية يقود إلى انهيار الدول والمجتمعات. أما إميل دوركايم، فقد أسس لمفهوم التماسك الاجتماعي عبر التمييز بين التضامن الميكانيكي الذي يسود المجتمعات التقليدية البسيطة، ويقوم على تشابه الأفراد ووحدة الوعي الجمعي، وبين التضامن العضوي الذي يميز المجتمعات الحديثة المعقدة، ويقوم على تكامل الوظائف والاعتماد المتبادل بين الأفراد، على الرغم من اختلافاتهم، مؤكدًا أن التماسك الاجتماعي في المجتمعات الحديثة لا يتحقق بالقسر والتشابه، بل عبر المؤسسات الوسيطة (النقابات والجمعيات والتكوينات الاجتماعية الأهلية والمدنية) التي تعيد ربط الفرد بالسلطة على أساس الشراكة والمسؤولية في دولة المواطنة[10].

في الاتجاهات الحديثة لرؤية التماسك الاجتماعي، يذهب أحد المختصين إلى أن التماسك الاجتماعي "مجموعة القوى النفسية والاجتماعية التي تجذب أفراد المجتمع بعضهم إلى بعض، وتدفعهم إلى التمسك بالجماعة ومقاومة الانسحاب منها، وهو محصلة للقيم المشتركة، والشعور بالولاء، والأنماط السلوكية المقبولة التي تغرسها مؤسسات التنشئة الاجتماعية"[11]. إن المدرسة البنائية الوظيفية في علم الاجتماع تُفسر ظاهرة التماسك الاجتماعي، من خلال الوظيفة الاجتماعية للشعائر والطقوس والتقاليد التي تعكس قيمًا مشتركة بين أفراد الجماعة المتماسكة. إن التماسك الاجتماعي يقوم على أربعة أبعاد قابلة للقياس: الثقة بالمؤسسات، والثقة الأفقية داخل وبين الجماعات، وثقة المواطنين بمراكز السلطة ومؤسساتها، ومدى المشاركة والإنصاف. وفي دراسة حديثة يُعرف التماسك الاجتماعي بأنه حماية كيان المجتمع من الظواهر التي تزعزع استقراره واستمراريته، والمحافظة على الروابط الأسرية والاجتماعية من التفكك، وتعزيز التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع على البرّ والتقوى، استنادًا إلى الأحاديث النبوية التي تحث على التماسك الاجتماعي (مثَلُ المؤمنين، في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم، كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائرُ الجسد بالسهر والحمى)[12].

(8) جابر عودة، "العدالة الانتقالية وبناء السلام المستدام"، **المنتدى العربي للعدالة الانتقالية** (تونس، 2021)، ص 15-18.

(9) عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة** (بيروت: دار الفكر، 2001)، ص 78-85.

(10) إميل دوركايم، **تقسيم العمل في المجتمع**، ترجمة محمد عاطف غيث (القاهرة: دار المعارف، 1990)، ص 45-50.

(11) خالد بوشارب بولوداني، "التماسك الاجتماعي: دلالاته البنائية الوظيفية"، **مجلة آفاق للعلوم**، العدد 10 (2018)، ص 68-70.

(12) نادية ليلة المتولي، "الأحاديث الواردة في التماسك الاجتماعي: دراسة حديثية موضوعية"، **مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية**، العدد 84 (2021)، ص 408-409.

إن دراسة التماسك الاجتماعي في السياقات الهشة، كالسياق السوري وباقي بلدان الربيع العربي، ليست ترفًا أكاديميًا، بل شرطًا أساسيًا لنجاح أي عملية انتقال سياسي عميق وإعادة إعمار الحجر والبشر، واتخاذ جملة من الإجراءات تبني السلام المفقود، وتُعيد التماسك الاجتماعي المنشود لنسيجٍ اجتماعيٍ ممزقٍ، بحيث تصل الفئات المختلفة في المجتمع إلى شعور بالانتماء إلى دولة ووطن، على الرغم من تنوّعها الثقافي والديني والعرقي الذي ينعم الجميع به، وفق مؤشرات رسوخ قيم المواطنة كلها. هنا، نخلص إلى أن التماسك الاجتماعي عملية دينامية مستمرة تأتي نتيجة عملية بناء السلام، وتعبّر عن درجة الترابط والتضامن بين أفراد المجتمع ومكوناته المختلفة وترابط مع مؤسسات السلطة والدولة، وتؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتعزيز المناعة الاجتماعية، وتمكين المجتمع من الصمود في وجه الأزمات والتحديات، وصولًا إلى تنمية مستدامة وسلام إيجابي. وتقوم على منظومة متكاملة من العناصر المترابطة التي تشمل: - الثقة المتبادلة والشعور بالانتماء والولاء للكيان الوطني الجامع. - شبكات اجتماعية قوية وضعيفة تربط الفئات المختلفة بعضها ببعض. - قيم مشتركة من التسامح، واحترام التنوع، والتعددية الثقافية، والدينية. - مؤسسات عادلة وفاعلة تضمن سيادة القانون وحماية الحقوق. - عدالة اقتصادية واجتماعية في توزيع الثروات والفرص. - آليات سلمية لحل النزاعات وامتصاص التوترات.

إن الوصول إلى حالة السلم الأهلي والشروع في عملية بناء السلام يدفعان لاحقًا للمصالحة الاجتماعية، بعد أحداث مؤلمة تمزق النسج الاجتماعية وتحصرها في حدود انتماءات طائفية وقومية وقبلية، وتشيع خطاب الكراهية والعنف. لذلك، تعد المصالحة الوطنية مفهومًا محوريًا في أدبيات بناء السلام والعدالة الانتقالية، في المجتمعات التي عانت نزاعات أهلية وانقسامات سياسية حادة. المصالحة الوطنية عملية اجتماعية سياسية تهدف إلى معالجة آثار النزاع وتحقيق التفاهم بين الأطراف الاجتماعية المختلفة، بما يضمن بناء العلاقات بين الأطراف، بعد تمزيقها على أسس من الحوار والتسامح والعفو[13]. إنها عملية اجتماعية سياسية تعالج آثار الماضي، من أجل استثمار الرأس المال الاجتماعي في المستقبل، وضمان عدم تكرار المأساة. إنها "شكل من أشكال العدالة الانتقالية التي تكون ضرورية لمساعدة المجتمع على الانتقال من ماضٍ يسوده الانقسام، إلى مستقبلٍ يتشارك فيه الجميع، وتأسيس المجتمع على أسس شرعية قانونية وتعددية وديمقراطية في الوقت ذاته"[14]. المصالحة الوطنية، وفق أحد المختصين، "صيغة للوصول إلى توافق وطني جامع بين أطراف النزاع، حين وصوله إلى نهايته، أو إلى طريق مسدود في حسم هذا النزاع. والانتقال من المنهجية العنيفة لحسم النزاع إلى المنهجية المسالمة لردم الفجوات بين الأطراف المتخاصمة أو المتحاربة، على قاعدة الاعتراف بتعددية المصالح المجتمعية، وبتعددية تمثيلياتها الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية[15]".

نخلص هنا إلى القول: إن المصالحة الوطنية عملية مركّبة، فهي سياسية وقانونية واجتماعية شاملة تهدف إلى إيجاد حل جذري للنزاعات والصراعات الداخلية، بين الأطراف السياسية أو الجماعات الإثنية في الدول ذات التركيبة المجتمعية المتنوعة، من خلال الانتقال من المنهجية العنيفة إلى المنهجية المسالمة في حسم النزاع، وصولًا إلى توافق وطني قائم على الاعتراف بتعددية المصالح المجتمعية، وتمثلاتها الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية، بما يحقق السلم الاجتماعي والاستقرار الداخلي للدولة.

ثانيًا. السلم الأهلي في سورية ومراحل علاقة المجتمع بالسلطة

الطغيان والسلم الأهلي المُدّور في سورية ما قبل الثورة

في زمن الطغيان، يغدو تفكيك بنية السلطة والمجتمع المتناغم معها شديد الصعوبة. لذلك، تأتي الثورات على الأنظمة القائمة بفضاءات متاحة للتفكيك وإعادة البناء،

(13) عبد السلام جمعه زاقود، **مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي** (عمان: دار الزهران للنشر، 2012)، ص 45-47.

(14) "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا: جدلية الأولويات"، **مركز الجزيرة للدراسات** (2022).

(15) محمد علي صايغ، "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية"، **الاتحاد** (23 آب/ أغسطس 2022).

وفي سياقها تبرز مقاربات للسلم الأهلي وبناء السلام. ففي كتاب **الجيش والسلطة في سورية**، نجد تحليلًا مميّزا لبنية السلطة الوظيفية في مرحلة حكم عائلة الأسد لسورية، بفواعل دولية تُحدِّد -من منظور بنائي وظيفي- المراد دوليًا من سورية التي تُشكّل النواة الصّلبة للشام، وتجاور الكيانَ الصهيوني المتشكّل مع وعد بلفور والمتزامن مع المؤتمر السوري الأول للدولة السورية الناشئة عام 1919. الإرادة الدولية التي ترجمتها سلطة نظام الأسد البائد الوظيفية تتكثّف في تغليب البعد العسكري على السّياسي/ المدني، وتغليب الترييف على التمدّن وتغليب الأقليات على الأكثرية، وتغليب الطائفة على الأقليات، وتغليب العائلة على الطائفة، وتغليب الفرد على العائلة، وترسيخ دولة السلطة على حساب سلطة الدولة، عبر مثلث (الجيش- الأمن - حزب البعث القائد للدولة والمجتمع)، مع ممارسات شديدة العنف بحق من يقترب من السلطة (الاصطدام العنيف بالإخوان المسلمين، تسريح ضباط في الجيش واعتقالات). كل ذلك فرض سلمًا أهليًا مدوّرًا بإرادة السلطة المتعالية، وساكنًا عند مكوّنات المجتمع وشرائحه، وقوامه القبضة الأمنية والسّلم الأهلي السكوني[16]. إنه سِلم يشعر به الأجانب والزّوار، ويفتقده أهل الدار.

تُحيلنا خطة التحوّل الديمقراطي التي أعدّها عدد من الباحثين السوريين، بمشاركة أكثر من 300 شخصية سورية، من قيادات سياسية معارضة، في سياق ورشات عمل ومؤتمرات استمرت عامًا كاملًا لإنجاز ما سُمّي بـ"خطة التحول الديمقراطي في سورية"، إلى صورة تفكيكية للبنية الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية الأمنية لمنظومة سلطة الأسد البائدة، وآليات وخطط التحول الديمقراطي المنشود في سورية ما بعد الثورة. وتُقدّم الخطة أرقامًا مرعبة عن مثلث سلطة الأسد (الجيش- الأمن- البعث)، فقد فرضت معادلة الأمن مقابل السلام السكوني القهري. بعد عام 2011 بلغ تعداد عناصر جيش نظام الأسد والميلشيات التابعة له مئات الألوف، وقد كانوا موزعين على أربعة فيالق، والفيالق تنقسم إلى فرق، والفرقة إلى ألوية، محيطين بدمشق وأهمّ المدن السورية بصورة خانقة كاملة[17]. الفيلق الأول كان تمركزه وقيادته في دمشق، والثاني مركزه في الزبداني، والثالث في حلب، والرابع في حماة (استحدثت روسيا لاحقًا الفيلق الخامس). جميع هذه التشكيلات وعتادها كانت لحماية السلطة لا حماية حدود الدولة التي اخترقتها طائرات وغزاها جنود الأعداء والجيران عشرات المرات. لقد احتفظت سلطة النظام البائد بـ"حق الرد في الزمان والمكان المناسبين"، وهو ما لم نراه أو نسمع عنه أبدًا، في حين توجهت بنادق النظام إلى صدور المتظاهرين السوريين عند أول صرخة حرية. أما عن الأجهزة الأمنية، فكانت أربعة أجهزة رئيسة تتقاسم السلطة في الساحة السورية، وهي المخابرات العسكرية (الأمن العسكري) والمخابرات الجوية والمخابرات العامة (تعرف أيضًا بأمن الدولة) والأمن السياسي. تتمركز كافة الأجهزة في العاصمة، ويتبعها العديد من الفروع، وتقسم الأجهزة إلى 48 فرعًا أساسيًا، بالإضافة إلى فروع أصغر في المحافظات، فضلًا عن الفروع السرّية غير المعروفة، وما يتبعها من مراكز اعتقال وتعذيب حتى الموت[18].

يتقاطع عمل هذه الأجهزة الأمنية، مشكلة شبكة وقاية وحماية عنكبوتية مركزها النظام الحاكم ورأسه في دمشق. بالإضافة إلى ذلك، عمد النظام إلى تشكيل وحدات أمنية خاصة ترتبط به مباشرة، ومنحها صلاحيات واسعة، بعيدًا من يد الأجهزة الأمنية التقليدية، من مثل الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة وتشكيلات سرية[19]. هذا يؤكد أن سلطة نظام الأسد انعكاسٌ لسلطة الأجهزة الأمنية التي تجاوز نفوذها الحزب والحكومة والبرلمان والقضاء، وكل مؤسسات الدولة مجتمعةً، حتى صارت معها المؤسسات السورية هياكل فارغة على هامش السلطة الحقيقية فحسب، فضلًا عن التغوّل الأمني للسلطة على قوى المجتمع المدني وقياداته، ليضاف إلى هياكل الدولة الفارغة قوى مجتمع متقزّمة هزيلة، فبدت السلطة مستقرّة وهمًا وبدا المجتمع مسالمًا قهرًا، منتظرًا أي فرصة للثورة والتغيير. الضلع الثالث في مثلث سلطة الأسد كان حزب البعث، الذي نُسّب إليه معظم السوريين، وله هيكلية قيادية في المستوى القومي والقطري والفروع والشُّعَب والفرق في المحافظات

(16) بشير زين العابدين سرور، **الجيش والسلطة في سورية** (دمشق: دار الجابية، 2008)، ص 419-495.

(17) "خطة التحول الديمقراطي (القطاع الأمني والعسكري)"، **المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية وبيت الخبرة السوري** (2014).

(18) "الفرع 300 في إدارة المخابرات العامة: أداة مركزية للقمع والمراقبة والملاحقة في منظومة بشار الأسد السابقة"، **الشبكة السورية لحقوق الإنسان** (15 كانون الأول/ ديسمبر 2025).

(19) "خطة التحول الديمقراطي"، مرجع سابق.

والمناطق والقرى والمؤسسات الحكومية، حيث جرى التدجين وتضليل الوعي العام وتخديره، وتكريس "الحزب قائدًا للدولة والمجتمع". لقد تحول أعضاء الحزب منذ عام 2012 إلى ميليشيات مسلحة (كتائب البعث) لقمع الثائرين.

يرى باحث آخر أن سلطة الأسد كانت حريصة على بناء اجتماعي سوري يتقدّم فيه وعي المكونات التقليدية المختلفة على وعي المصالح، ما جعل فرصة تأجيج الصراع متاحةً في كل حين، بين بسطاء المكونات ومترفيها. لذلك، كانت خلاصة بحثه الدعوة إلى "التوق للحياة" بدلًا من السلم الأهلي، أي السعي للخلاص من كل أشكال التحكم والسيطرة والضبط، وصولًا إلى انتزاع الحق في إنتاج شروط عيش كريم وكرامة. "التوق للحياة" لا يُعنى بشكل الدولة ونمط الحكم، بل يسعى إلى التحرر من هيمنتها ومن كل صور السيطرة التي تحول دون التمتع بالحياة. وفقًا لهذا التحليل، تسعى السلطات المستبدة لتعزيز فكرة المكونات بدعوى المحافظة على الهوية، بل تسعى، في التحليل العميق، لتعزيز السيطرة على الجموع البشرية. الثورة السورية وفقًا لذلك لم تكن بين مكونات، بل بين توق للحياة لأفراد وشرائح وبين سلطات متعددة وهرمية. الأولى سعت لأن تتحقق الحرية والعدالة في توزيع الثروة والمشاركة السياسية. من ثم، تبقي السلطة على عوامل النزاع أكثر ممّا تحرص على توفير عوامل السلم الأهلي.

تناقش دراسة أخرى موضوع السلم المجتمعي في سورية، انطلاقًا من أن السلطة (النظام البائد) كانت أمنية، وقد استطاعت عبر عقود أن تقيم عقدًا سياسيًا مع رعاياها، وفق معادلة "القمع مقابل الأمن" التي عززتها بقوة أيديولوجيا "مقاومة إسرائيل". لا شك أن الحالة الأمنية المعززة بتوجه طائفي كانت وراء قيام الثورة السورية في آذار 2011، لكن ثقل اللحظة الخارجية التي حوّلت الإمكان إلى فعل، وتمثّلت بثورات الربيع العربي، وتتالي سقوط الأنظمة، كان له دور مهم في ذلك. فالثورة السورية كانت مغامرة مؤهلة للانعتاق من أمن سلطة الطغيان وأمنه واستقراره الوهمي إلى سلام مستدام يضمنه عقد اجتماعي- سياسي جديد، بين السّلطة المقبلة والمجتمع الثائر، ما يُفسّر عنف السلطة المفرط، وتشرذم المعارضة المتأتية من مجتمعٍ يعاني خواءً سياسيًا ورعبًا أمنيًا. عند الانتقال من المنطلق إلى التحليل، تؤكد الدراسة أن الدولة السورية عانت أزمة هوية، لأن الكيان السوري هو دولة ما تبقى من سورية الطبيعية، فهو بهوية لم تعمل السلطة لجعلها جامعة ومتمحورة حول المواطنة، فكانت الهوية الجديدة هوية هجينة غير مقنعة ومتزاحمة مع هويات تقليدية، أي دون وطنية، الأمر الذي هدّد السّلم الأهلي في كل لحظة. وما كان يُهدّد السلم الأهلي أيضًا العامل الاقتصادي المتمثّل بإرادة السلطة لخلق طبقة اقتصادية شريكة تحتكر ولا تنافس، ما قلّص نسبة الطبقة المتوسطة، وفاقم نسبة الفقر والفقراء، وهدّد السّلم الأهلي من بوابة الـ "لاتمكين الاقتصادي"، ومن ثم كان معظم المتظاهرين، ثم الثائرين، ممّن يعانون حرمانًا اقتصاديًا.

بحث آخر درس موضوع السلم الأهلي من بوابة الثورة السورية، بصفتها أهم حدث في تاريخها، معتبرًا إياها صراعًا سياسيًا لم تكن فيها جموع الثوار سنيةً ولا السلطة علويةً، ولم تكن المطالب معيشية، بل كانت تنشد الحرية وإسقاط النظام. النظام الذي حاز على خصائص النظم الشمولية (الدكتاتورية- الطائفية)، فهو نظام مغلق حول نواة طائفية وعائلية وأمنية عسكرية، ولا يمكن فهمه بالاستناد إلى بعد واحد، كالطائفية مثلًا. الثورة السورية كانت إعلان انفراط العقد السياسي الاجتماعي التسلطي بين السلطة والجزء الأكبر من الشعب السوري. حين ابتدأ النظام دورة العنف، بناءً على خبرة سابقة، ولم يعد إنهاؤها ممكنًا بالشروط التي أرادها، أي استعادة عقد الإذعان والخضوع نفسه. فارتد عليه عنفه، ما أتى على السلم الأهلي الوهمي وكشف زيفه. في اتجاه مختلف، يرى باحث آخر أن نظام الأسد البائد لم يكن نظامًا طائفيًا، بل كان يستجدي الطائفية لمصلحته أو يوظّفها. على الرغم من أن العنصر الطائفي (العلوي) هو أحد الأسس التي كانت ترتكز عليها سلطته، فإن ذلك لم يكن لأنه يمثل طائفة، بل لأنه نظام سلطوي ذو بعد طائفي. فبعد خروج السلطة "منتصرة" في الثمانينيات، بدأت تتشكل بنية النظام، فقوّض بنيان الحياة السياسية التي كانت حتى بداية الثمانينيات، مغيبًا النقابات وإرهاصات المجتمع المدني، وأي مؤسسات مستقلة عن السلطة، تاركًا المجتمع في حالة من فراغ، ثم أغرقه بطائفية مستترة كانت موجودة قبل النظام، فلم يفعل شيئًا سوى أنه استغلها. في دراسة العلاقة بين العلويين والسلطة، يؤكد الباحث أن

الطائفة لم تستفد من السلطة، إلا بمقدار ما تحتاج إليه السلطة. ويرى أن العلويين كانوا أول ضحايا هذه السياسة التي جعلتهم أداة التطييف في الدولة والمجتمع، فأضحوا جزءًا من آلية الفساد المنتجة للسلطة وأداتها لتحقيق أهدافها، وتحوّلت العلوية من طائفة دينية إلى طائفة سياسية (العلوية السياسية)، واقترنت الطائفة بالسلطة والعائلة الحاكمة. في مقابل العلويين، تم تطييف الإخوان المسلمين بهدف استهداف الأكثرية السنية.

بفعل عوامل عديدة، حدث الاستقطاب الطائفي في سورية الـ "ما دون الدولة الوطنية"، فباتت الطائفية السورية في حالة كُمون، بانتظار الانفجار الذي جاء بعد أشهر من بدء الثورة السورية السلمية، واتجاه بعض الثوار إلى الخطاب الطائفي، ظنًّا منهم أنه يسهل إسقاط النظام. لقد ظهرت جهات معارضة تمثل الطوائف بدلًا من تمثيل المواطنين السوريين، فشهدنا مؤتمرًا للعلويين، وآخر للمسيحيين، على الرغم من محاولة تغطية الأمر بصبغة وطنية باهتة، فضلًا عن غرق المثقفين السوريين قبل غيرهم في فخ الطائفية، حين وقّع كثير منهم على ما عُرف ببيان الطائفة العلوية أو مثقفي الطائفة. بين هذا الاستقطاب الطائفي وعنف النظام، وردة فعل مجمل الانفعالات الثورية، والارتدادات الطائفية المختلفة، تزعزع السلم الأهلي السكوني في سورية، وتمزق النسيج الاجتماعي البالي أصلًا، وتحولت المكونات السورية إلى جزز معزولة، وانتقل التنوع من الثراء إلى بلاء. حتى الآن لم تبدأ بعدُ إعادة بناء سلم أهلي مستدام، استنادًا على حوامل وطنية تُعيد الثقة وتنهي رأس المال الاجتماعي السوري الذي يمثل الثروة الحقيقية في سورية المستقبل[20].

خلاصة القول: إن مثلّث طغيان منظومة الأسد (الأمن- الجيش- البعث) الطائفية أو المستثمرة للطائفية، طيلة أربع وخمسين سنة من حكمها، فرض سلمًا أهليًّا سكونيًّا هشًّا قائمًا على معادلة "إرهاب أمني يفرض سلمًا أهليًا" ظنّت المنظومة أنها دائمة وضامنة لاستقرارها واستمرارها. بيد أن فواعل منظومة الطغيان، ومدخلات هذه المعادلة أثارت الحساسيات والتحيزات بين المكونات الاجتماعية، ثم عندما توافرت العوامل الخارجية والداخلية، انهار السلم السكوني الوهمي عند سقوط أول قطرة دم من ثائر سوري مسالم.

ثالثًا. السلام في زمن الحرب

جدلية الهدم وإعادة البناء

منذ بدء الثورة، تضافرت ثلاثية سلطة الأسد (الجيش- الأمن- البعث) لاعتماد ثلاثية (العنف المفرط- استثمار الطائفية والأقليات في مواجهة إرهاب الأكثرية السنية الثائرة- التحالف مع محور "المقاومة والممانعة"، ومن يقف خلفه في المحافل الدولية). بتفاعل هذه الثلاثيات، تلاشت شبه الدولة، فكرًا ومؤسسات وأداءً، وحضر عسف السلطة واستثمارها جميع أدوات الهدم الشامل لكل شيء، من أجل البقاء في السلطة، وإن على ركامٍ وجماجم. حجم الدمار وشلالات الدم والموت والتهجير القسري في زمن الثورة لم يكن له مثيلٌ في تاريخ البشرية. فقد كشف تحليل افضائي بالأقمار الصناعية عن تضرر مئات الآلاف من المنشآت والأبنية السكنية في مناطق حضرية رئيسة (حلب، حمص، حماة، ريف دمشق، الرقة)، وغيرها[21]. على الصعيد الاقتصادي، قدّرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) التكلفة الإجمالية للدمار المادي بنحو 388 مليار دولار أميركي حتى عام 2018، ونحو 120 مليار دولار منها خسائر مادية مباشرة، من دون احتساب الأبعاد البشرية والمؤسسية[22]. وقد شمل التدهور البنيوي تضرّر 4.626 كم من الطرق و7.393 كم من شبكات الصرف الصحي، مع تدمير كلي لـ 64.282 مسكنًا في مناطق محددة[23].

لأن الرأسمال البشري هو الثروة الحقيقية في أي دولة، فإن الخسارة فيها لا تُقدّر بثمن مادي، وقد قدرت جهات أممية ومنظمات رصد مستقلة إجمالي الضحايا بأكثر من

(20) مجموعة من المؤلفين، **عوامل السّلم الأهلي والنزاع الأهلي في سورية** ([د.م]: مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا، 2013).

(21)"Percentage damage in residential area of Aleppo City," **Unitar** (20 December 2016).

(22) **سوريا: بعد ثماني سنوات من الحرب** (بيروت: الأسكوا، 2018).

(23) *Syria: Infrastructure and Housing Damage Assessment* (New York/ Beirut: UNDP and World Bank, 2019).

400 ألف مواطن سوري، إلى جانب انتشار واسع لعمليات الاختطاف والنهب وتدمير المرافق الصحية والتعليمية[24]. لقد أدّى العنف المنظم إلى نزوح قسري غير مسبوق، وأُجبر نحو 14 مليون سوري على مغادرة منازلهم، بين نزوحٍ داخلي ولجوءٍ خارجي، فكان ذلك أكبر أزمة تهجير قسري في العصر الحديث[25]. هذه التغيرات العميقة في المجتمع السوري، في زمن الثورة الصعب، نتيجة منطقية لبنية المجتمع السوري في ظل سلطة عائلة الأسد، وطبيعة العلاقة بين أطراف المعادلة السورية. وقد أدّت هذه المتغيرات إلى تآكل تدرجي للسلم الأهلي السكوني منذ 2011، وبرهنت على غياب السلم الأهلي العميق المستدام، فسرعان ما تحوّل الاحتجاج المدني إلى صراع مسلح متشابك مع انقسامات طائفية ومناطقية. عمّقت عوامل كثيرة، ومنها استراتيجيات التهجير القسري وصور خطاب الكراهية وانتشار الميليشيات الطائفية، من فقدان الثقة المتبادلة، وحوّلت مدنًا مختلطة تاريخيًا إلى ساحات مواجهة عنفية مباشرة. على الرغم من أن "اتفاقات التسوية" حققت هدوءًا أمنيًا مؤقتًا في بعض الجيوب، فقد رسّخت منطق الإقصاء المكاني، وزرعت بذور استقطاب طويل الأجل، وباتت عملية إعادة بناء السلم الأهلي تحدّيًا مؤسسيًا ومجتمعيًا معقدًا، ما تجاوز وقف إطلاق النار وفرض حالة من السلم الأهلي الساكن والهش.

لقد كانت الثورة السورية ضرورة كاشفة لطبيعة المجتمع والسلطة وعلاقتهما، في ظل النظام البائد. إنها ولادة من الألم والدّم، وعملية جراحية معقّدة. هي انتفاضة على حالة السلم الأهلي السكوني القائم على الخوف والإرهاب والقهر وهدر الكرامة. لكن الثورة تقف اليوم بعد التحرير أمام تحديات حقيقية، ويجب أن تُثبت فيها أنها نقيض الأنظمة المستبدة التي ثارت عليها، وألا نسمح بأن تُعيد إنتاج ما ثارت عليه، من تعديات على الحريات والمواطنة، وتجاوزات على القانون، وتهديدات للسلم الأهلي المستدام. فنبذ العنف الداخلي والفلتان الأمني وتوطيد التسامح قضايا لا تقبل التأجيل، في سياق مسارات الثورة ومآلاتها. فهل الطريق إلى السلم الأهلي المستدام مُيسّر بعد انتصار الثورة؟

(24) "A Democratic Political Transition is the Principal Demand of the 12-Year Popular Uprising," **SNHR** (15 March 2023).

(25) "Syria Emergency: Figures at a Glance," **UNHCR** (2024).

رابعًا. الانتقام والسلام المستدام بعد الانتصار

الفرص والتحديات

يشكّل السّلم الأهلي في سورية، بعد مرحلة التحرير، أحد أكثر الملفات تعقيدًا في مسار الانتقال السياسي، لأنه يقع عند تقاطع ثلاث مسارات كبرى: مسار العدالة الانتقالية، ومسار إعادة بناء الدولة والمؤسسات، ومسار إعادة تأسيس العقد الاجتماعي الجديد. إن الربط بين العدالة الانتقالية والسلم الأهلي يكاد يكون الملفّ الأعقد، فهل تكون العدالة على حساب السلم الأهلي، وبما يوازي حجم الدم والدمار والقهر الذي عاناه الشعب السوري؟ أم إن السلم الأهلي، في بلدٍ فرّقته منظومة الطغيان الأسدي إلى شيعٍ وكانتونات، ثم مزّقته الحرب، يتقدّم على تحقيق العدالة، للخلاص من دوامة العنف والدمار، والوصول إلى تنمية مستدامة في المستويات كلّها، ولا سيما السياسية والاقتصادية والمجتمعية؟

تشير تقارير الأمم المتحدة حول العدالة الانتقالية في سورية، بعد سقوط النظام، إلى أن التقدّم في هذا المسار لا يُقاس بعدد القوانين أو الهيئات المنشأة فحسب، بل بمدى مساهمتها في إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وتخفيف قابلية المجتمع للعودة إلى العنف، وترسيخ أسس سلام مستدام قائم على الحقوق والمساءلة، لا على التسويات الهشة. وتشكّل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة الإطارَ الدولي الناظم للحل السياسي وبناء السلام، فهي تربط بين العملية السياسية وإصلاح المؤسسات وتهيئة بيئة آمنة ومحايدة، بما يجعل السلم الأهلي عملية بناء، ونتيجة لمسار سياسي ودستوري شامل، لا ترتيبات أمنية مؤقتة فحسب[26]. في المستوى المقارن، يقدّم تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حول الحوكمة في البيئات ما بعد النزاع، إطارًا عمليًا يربط بين إعادة بناء المؤسسات وتعزيز المشاركة، وتوسيع قاعدة الشرعية، بوصفها شروطًا بنيوية لأي سلم أهلي مستدام[27]. إن إجراءات الإدارة السياسية

(26) "Transitional Justice Progress in Syria," UN News (2026).

(27) *Governance in Post Conflict Settings* (New York: UNDP, 2023), pp. 40-52.

السورية الجديدة، والقرارات الأممية والدولية، مما يتعلق بالثورة السورية والحالة السورية، والدور الكبير الذي أدته منظمات المجتمع المدني السوري، في أثناء الثورة، هي عوامل مساعدة في تحقيق السلام (الشريك الحكومي والشريك الدولي والشريك المجتمعي المدني، والهيئة الوطنية المعنية بتحقيق العدالة الانتقالية). في السياق، يجد تأكيد أن إحداث الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية يشير إلى تبني مقاربة متوازنة بين العدل والسلام، من حيث المبدأ.

إن الشروع في عملية بناء السلام، والوصول إلى حالة السلم الأهلي، يبدوان من الأمور التي تواجهها تحديات يمكن إجمالها بالآتي:

تركة الدم والدماروالقهر

لم يكن إرث الماضي القاتم في الحالة السورية خلفيةً تاريخية معاصرة فحسب، بل بنية متكاملة من العنف الممنهج والجرائم واسعة النطاق، والاخفاء القسري والتهجير، وانهيار الثقة بين المكوّنات. في هذا الصدد، تبيّن دراسة مهمة، حول مسار العدالة الانتقالية في سورية في العهد الجديد، أن السنوات التي سبقت سقوط النظام شهدت جرائم ترقى إلى توصيف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وهي تشمل القتل الممنهج والتعذيب واسع النطاق، والعنف الجنسي والحصار والتجويع والتهجير القسري. في السياق، تجدر الإشارة إلى أن الوثائق التي كُشف عنها، بعد التحرير، أظهرت نهجًا وحشيًا في إدارة الفظائع، ما يؤكد أن الجريمة كانت سياسة دولة، لا انحرافات فردية[28]. هذا الإرث موثّق أيضًا في تقارير منظمات حقوق الإنسان التي تقدّر أعداد القتلى المدنيين بمئات الآلاف، وتوثّق عشرات الآلاف من ضحايا التعذيب والاختفاء القسري. كذلك، في تقارير منظمات دولية ترسم صورة متراكمة لانتهاكات بنيوية طالت بنية القانون والأمن والقضاء. أيضًا، التقارير التي وثّقت ممارسات النظام البائد في المسالخ البشرية (سجن صيدنايا وغيره) والإعدامات الجماعية وجرائم الإبادة. تقدم هذه التقارير وصفًا تفصيليًا لأكثر مواقع الانتهاكات رمزيةً، فقد تحوّل السجن إلى فضاء للإعدام الجماعي والتعذيب الممنهج، ما يجعل ملف السجون والمعتقلات محورًا مركزيًا في أي مسار للعدالة الانتقالية والسلم الأهلي. إن فاتورة الدّم والدمار والقهر المدفوعة على مدى عقود لا تُعيق المصالحة فقط، بل تُهدّد أي محاولة لبناء عقد اجتماعي جديد، لأن الضحايا وذويهم لا يمكن أن يقبلوا بعودة دولة بلا ذاكرة أو بتسويات تتجاوز الحق في الحقيقة والإنصاف وضمانات عدم التكرار. لذلك يضع السلم الأهلي في سورية الدولة الجديدة أمام تحدٍ كبير، يتجلى في قدرتها على تحويل هذا الإرث من مصدر لإعادة إنتاج العنف، إلى أساس لمسار عدالة انتقالية شامل.

المناخ الدولي والإقليمي الغائم

جاء سقوط نظام الأسد في سياق تفكّك السلطة وتآكل الدولة وتعدّد الفاعلين المحليين وتنوّع التدخلات الخارجية، وقد تحوّلت سورية إلى ساحة نفوذ متشابكة، بين قوى محلية وإقليمية ودولية. هذا التشظي في مراكز القوة يجعل القرار الوطني، في مرحلة ما بعد التحرير، محكومًا بتوازنات داخلية وخارجية، ما يحدّ من قدرة الإدارة الجديدة على تبنّي سياسات مستقلة في ملفات حساسة، من مثل العدالة الانتقالية وإصلاح القطاع الأمني وإعادة بناء الجيش والعلاقة بالقوى الإقليمية والدولية. تعزّز هذه الصورة دراسة حديثة تذهب إلى أنّ نموذج الحوكمة الهجينة بعد التحرير، إذ توزع السلطة بين الدولة المركزية والفاعلين المحليين المدعومين خارجيًا، يخلق بيئة هشّة للسلم الأهلي، لأنه يضعف احتكار الدولة للعنف المشروع، ويُبقي المجتمعات المحلية رهينة شبكات نفوذ متنافسة[29]. ويبيّن تقرير ذو صلة أن لجان السلم الأهلي المحلية تعمل، في كثير من الأحيان، ضمن فضاء سياسي وأمني ضاغط يجعل قدرتها على منع النزاعات الطائفية أو العشائرية مرتبطة بمواقف القوى المسلحة والجهات الراعية إقليميًا[30].

(28) إبراهيم درّاجي، "سورية في العهد الجديد: مسار العدالة الانتقالية"، **المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة** (كانون الأول/ ديسمبر 2025)، ص 3-7.

(29) Gregory Water, "Local Governance in PostAssad Syria: A Hybrid State Model for the Future?" **Carnegie Middle East Center** (July 2025).

(30) Gregory Waters and Kayla Koontz, "How Syria's Grassroots Civil Peace Committees Can Help Prevent Intercommunal Conflict," **Atlantic Council** (December 2025).

في هذا السياق، قد يكون الارتكاز على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (القراران 2254 و2799) إطارًا ضروريًا وأوليًا، لكنه غير كافٍ، لأنها ترسم خطوط الحل السياسي من دون ضمان توافر الإرادة الدولية لتمكين السوريين من بناء سلم أهلي مستقل عن صراعات النفوذ. فالتحدي البنيوي هنا هو أن السلم الأهلي في سورية لا يُبنى في الفراغ، بل في بيئة إقليمية متشابكة قد تعيد إنتاج الانقسام، إن لم يُصمَّم مسار الانتقال بما يحمي القرار الوطني، ويقلّل من قابلية الساحة السورية للاستخدام أداةً لصراع جديد.

ضعف الخبرة المؤسسية وضيق الزمن الانتقالي

ورثت الإدارة الجديدة دولةً منهارةً وجهازًا بيروقراطيًا مثقلًا بالفساد، وقطاعًا أمنيًا وعسكريًا مفككًا، وقد صدرت قرارات بعد التحرير، من حلّ الجيش السابق والأجهزة الأمنية والفصائل، والشروع في إعادة بناء الجيش والمؤسسات، في سياق ضغط زمني شديد وبيئة اقتصادية منهارة[31]. وتؤكد الأدبيات المقارنة، في إدارة الانتقال السياسي، أن ضيق الزمن الانتقالي مع ضعف الخبرة المؤسسية يؤدي غالبًا إلى قرارات متسرعة، وخلل مؤسسي، إن لم تُصمَّم المرحلة الانتقالية على أساس رؤية واضحة ومؤسسات انتقالية مستقلة وجدول زمني واقعي. يتجلى هذا التحدي، في الحالة السورية، في صعوبة الجمع بين متطلبات الاستقرار السريع (معالجة مشكلات فراغ السلطة، وضبط الأمن، وتوفير الخدمات الأساسية)، ومتطلبات بناء مؤسسات ديمقراطية خاضعة للمساءلة ومسار عدالة انتقالية طويل ومعقّد. لقد كشفت الثورة السورية عن مدى هشاشة السلم السكوني والعيش المشترك، الذي طالما تغنّت به منظومة الطغيان الأسدي، عند أول صرخةٍ من أجل الحرية، وبيّنت حقيقة مركب العنف والطائفية وادعاء المقاومة، الذي انتهجه نظام الأسد في قمع الثور. فانهيار السلام المُدوّر (المفروض) من أعلى، من طرف سلطة النظام البائد التي تعالت على المجتمع وانفصلت عنه، كان تداعيًا منطقيًا لبنية اجتماعية وسياسية هشة وفاسدة، الأمر الذي يستحيل بناء سلام مستدام في ظله.

إن حالة المجتمع السوري الآن، بفعل إرث الدمار والعنف والمواقف من النظام والثورة، وبفعل غياب المواطنة وحضور ما قبلها أصلًا، وبفعل الجغرافيا السياسية وسلطات الأمر الواقع المدعومة من اللاعبين الدوليين في الساحة السورية، تحتاج إلى إعادة بناء. وتتوافر اللحظة التاريخية للبدء في عملية بناء مستدام يتجاوز الماضي من أجل المستقبل عبر المحفزات الآتية:

الإرادة السياسية الأولية للمصالحة وبناء السلام

دخول دمشق واللاذقية وطرطوس والقرى والمدن ذات الحساسية الاجتماعية العالية بلا ثأر ودمار، وإنشاء الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، من المؤشرات على أن لدى الإدارة السياسية الجديدة إرادة قوية لإنهاء دوامة العنف وخطاب الكراهية، والتحرر من إرث الماضي لبناء المستقبل. وتُظهر تقارير دولية معنية بتطورات العدالة الانتقالية في سورية لعام 2026 مؤشرات أولية على بدء تشكّل بنية مؤسسية للعدالة والمساءلة في عقب سقوط النظام. تشير هذه التقارير إلى إنشاء هيئات وطنية مختصة بالحقيقة والمساءلة والكشف عن مصير المفقودين، إلى جانب رفع جزء من القيود الأمنية التي كانت تعيق المشاركة المدنية وإعادة الاندماج المجتمعي. وقد سُجّلت خطوات عملية في سبيل إعادة الموظفين المفصولين إلى وظائفهم، ومعالجة أوضاع الطلبة المنقطعين عن التعليم خلال سنوات النزاع، إضافةً إلى الشروع في استعادة الحقوق العقارية، ما يعكس بداية توجّه رسمي نحو معالجة إرث الانتهاكات وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع. هذه الخطوات، وإن كانت جزئية، تعكس وجود إرادة سياسية أولية للمصالحة، ما يمكن البناء عليه لتطوير إطار قانوني شامل للعدالة الانتقالية. لقد تجسّدت هذه الإرادة في تضمين العدالة الانتقالية في الإعلان الدستوري لعام 2025، وإلغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية، وتثبيت مبدأ عدم تقادم جرائم التعذيب، وإنشاء هيئات وطنية معنية بالمفقودين، ما شكّل نواة مهمة لمسار واعد يحتاج إلى قانون خاص ورؤية تنفيذية

(31) رياض الحسن، "سياسات المرحلة الانتقالية في سوريا: الفرص والتحديات"، جسور للدراسات (شباط/ فبراير 2025)، ص 3-9.

قابلة للقياس. هذا يعني أن الفرصة تكمن في تحويل الإرادة السياسية الأولية إلى منظومة قانونية ومؤسسية متكاملة تربط بين العدالة الانتقالية والسلم الأهلي، وتضمن مشاركة الضحايا والمجتمع المدني، بالاستناد إلى المعايير الدولية والتجارب المقارنة، لتعزيز فرص السلام المستدام.

الرأسمال الاجتماعي السوري وإعادة الاستثمار

برهن السوريون الذين تعرّضوا للتهجير القسري، داخليًا وخارجيًا، على أنهم رأس مال عظيم رأينا تناميه في بلدان المهجر واللجوء والمناطق التي حررت تباعًا من سلطة الطغيان، عندما توافرت له الحدود الدنيا من الحرية ومتطلبات الإبداع. وتشير دراسة إلى أن سقوط النظام كشف عن وجود رصيد مهم من الكفاءات الوطنية التي كانت مهمّشة أو مستبعدة، وأن إعادة دمج هذه الكوادر في مؤسسات الدولة الجديدة يمكن أن يشكّل رافعة لإعادة البناء المؤسسي والانتعاش الاقتصادي، وإحلال السلام الأهلي المستدام[32]. يشكل الإرهاق المجتمعي (شعبيًا "تعبنا")، بعد سنوات الحرب الثقيلة على جميع السوريين في كل مكان، دافعًا قويًا لإنهاء الصراع، بعد معاناة قاسية واستنزاف طويل في الأرواح والموارد، وبعد تشظٍ اجتماعي عميق وخطاب كراهية وموت، ما يظهر استعدادًا متزايدًا لقَبول حلول وسطية، ودعم مسارات المصالحة والعودة إلى الحياة الطبيعية. ما تجلى عند معظم السوريين، ولا سيما في المناطق التي كانت تعاني الإرهاق الاجتماعي تحت سيطرة نظام الأسد البائد، وقد عبّرت تلك المناطق عن فرحٍ مشوبٍ بالخوف بإزاحة نظام الأسد، حتى في المناطق التي اعتُبرت حاضنةً له، توقًا للحياة والخلاص من المعاناة.

فـ "بعد الحرب، لا بد أن يأتي السلام"، كما يقول جون بول ليديراخ (John Paul Lederach، 1955-)، مشيرًا إلى أن المجتمعات الخارجة من النزاعات تمرّ بمرحلة انتقالية حساسة، وهي تشبه "نافذة فرص قصيرة" يمكن خلالها إعادة تشكيل العلاقات والمؤسسات على أسس جديدة، بشرط وجود قيادة سياسية قادرة على تحويل الإرهاق المجتمعي، والطلب المتزايد على السلام، إلى ترتيبات بنيوية مستدامة. يرى ليديراخ أن هذه اللحظة لا تتعلق بوقف العنف فحسب، بل بقدرة الفاعلين المحليين على استثمار الاستعداد الشعبي للتسوية والمصالحة، من أجل إعادة بناء البنية الاجتماعية وصياغة قواعد جديدة للعلاقات البينية لمكونات المجتمع، والعلاقة بين الدولة والمجتمع، قبل أن تُغلق هذه النافذة، بفعل عودة التوترات أو إعادة إنتاج أنماط الصراع القديمة[33]. إن استثمار الإرهاق المجتمعي والرغبة الواسعة في إنهاء الصراع وإعادة تكوين رأس مال اجتماعي جديد (في المستويين الأفقي والعمودي)، عبر دعم مبادرات السلم الأهلي المحلية، ولجان المصالحة المجتمعية، يمثل فرصة تاريخية أمام السوريين، لطيّ صفحة الماضي، وكتابة عقدٍ اجتماعي لدولة ترنو إلى ارتقاء مكانة استراتيجية لائقة، إقليميًا ودوليًا.

التوق إلى عقد اجتماعي ومعاهدة سلام سورية

يتوق السوريون إلى العيش في ظل دولة مؤسسات، والانتقال من دولة السّلطة إلى سلطة الدولة، وهو حلمٌ دفعوا من أجله كثيرًا من الدم والدمار والتهجير والمعاناة، على درب الحريّة والتحرير. وتُشكّل اللحظة الراهنة فرصةً سانحةً لتحقيق الحلم، عبر عقدٍ اجتماعي جديد يعيد هندسة المجتمع والسلطة، وضبط العلاقة بينهما على أساس الحوكمة والرشاد والسلام المستدام. لا يمكن اختزال العقد الاجتماعي الجديد في وثيقة دستورية أو تسوية سياسية ضيقة، بل يجب أن يتجسّد في منظومة متكاملة من الترتيبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما يعيد تعريف مفهوم المواطنة على أساس المساواة في الحقوق والواجبات، ويؤسّس لعلاقة مؤسسية جديدة بين المركز والأطراف، وبين الدولة والمجتمع، على أساس الاحترام. في هذا السياق، يطرح ليديراخ نموذجًا لبناء السلام المتعدد المستويات، وهو يربط بشكل تبادلي بين صانعي القرار في المستوى الوطني والقيادات الوسطى والمجتمعية والقواعد

(32) سمير عبد الله، "سورية في العهد الجديد: مسار الانتقال السياسي"، **المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة** (كانون الثاني/ ديسمبر 2025)، ص 3-8.

(33) جون ليديراخ، **بناء السلام: مصالحة مستدامة في المجتمعات المنقسمة**، ترجمة غسان مكارم ومراجعة أحمد كاظم (بغداد: جمعية الأمل، 2021)، ص 7-14.

الشعبية، ويؤكّد أن أي عقد اجتماعي مستدام لا يمكن أن ينتج من مداولات نخبوية مغلقة، بل يقتضي حوارًا مجتمعيًا عريضًا وتشاركيًا، ما يعيد بناء الثقة في المستويين الأفقي والعمودي[34].

لترسيخ العقد الاجتماعي السوري، لا بدّ من التبرؤ من معادلة (الرُهاب الأمني لإحلال السلام)، وإصلاح المؤسسة الأمنية وتحويلها من أدوات قمع وإرهاب إلى مؤسسات تحمي المجتمع وتخضع لسيادة القانون، وإنشاء وكالات استخبارات غير مسيّسة تخضع لرقابة برلمانية وقضائية مستقلة، وربط القطاع الأمني بمسار العدالة الانتقالية الذي يشمل التدقيق الوظيفي والإصلاح المؤسسي والمحاسبة الفردية، لضمان عدم تكرار الانتهاكات. إن العدالة الانتقالية ليست مسارًا موازيًا للعقد الاجتماعي، بل جزءًا تأسيسيًا منه، لأن الاعتراف بالضحايا وكشف الحقيقة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار، واعتبار جرائم التعذيب والإخفاء القسري وجرائم الحرب غير قابلة للتقادم، هي شروط لا غنى عنها لشرعية الدولة الجديدة في إبرام الاتفاق الاجتماعي السياسي. هنا، يجب تأكيد أهمية دمج مبادئ العدالة الانتقالية في الدستور الجديد، وتجاوز النصوص الشكلية إلى آليات تنفيذية ملزمة. لا بدّ أخيرًا من إدارة التنوع، ومنع إعادة إنتاج الانقسام، بما يضمن تمثيل مختلف المكوّنات ويحمي الحقوق الفردية والجماعية، ويمنع استخدام الهويات الفرعية، بما هي أدوات للصراع. يجب أن يعترف العقد الاجتماعي- السياسي الجديد بالتنوّع القومي والديني والمذهبي في سورية، ضمن إطار مواطنة متساوية لا تميّز بين الأفراد على أساس الانتماء، مع ضمانات دستورية للتمثيل العادل وحماية اللغات والثقافات والمشاركة في صنع القرار.

خاتمة

إعادة بناء السلام الأهلي في سورية عملية معقّدة، وليست حالة ساكنة. إنها تبدأ من تحليل البنى الاجتماعية والسياسية وطبيعة العلاقات البينية، وتمرّ بمرحلة رسم استراتيجية وطنية للسلام أو صياغة عقد اجتماعي جديد، وتنتهي عند تفكيك تشابكات الخارج مع الداخل، والاستفادة من الفرص ومواجهة التحديات التي تعترض بناء السلام بعد الحرب. ولا يمكن أن يُختزل تحقيق السلم الأهلي في سورية، بعد التحرير، في إجراءات أمنية أو تسويات سياسية جزئية، بل يتطلب مسارًا متكاملًا يربط بين الخارج والداخل، بحيث تتعاون قوى السلطة مع قوى المجتمع المدني، للموازنة بين ضغوط المجتمع الدولي وتحقيق احتياجات المجتمع المحلي، والسير في الاتجاه الأفقي والعمودي، في مستوى تحليل البنى السياسية والاجتماعية، وإعادة بنائها وفق معايير الحوكمة الحديثة والحكم الرشيد، وتكوين رأسمال اجتماعي جديد، من خلال:

- التحليل الاستراتيجي للقوى الدولية المؤثرة في الشأن السوري، والاستثمار السياسي ذي الصلة، بما يضمن الأمن القومي، وهو شرط لازم لضمان الأمن المجتمعي، عبر تفاعلات سياسية دقيقة تبعد الدور الوظيفي للدولة السورية الجديدة، وتضمن إنهاء الاتجاه العدائي لها.

- الانتقال من التمركز حول السلطة إلى التمركز حول الدولة، وإحلال سلطة الدولة بدلًا من دولة السلطة الذي مثّله نموذج سلطة الأسد البائدة. وإعادة بناء الدولة والمؤسسات على أساس سيادة القانون واستقلال القضاء، وإصلاح القطاع الأمني ومكافحة الفساد، وتوسيع المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير، بما يعزز المواطنة الكفيلة بتحقيق السلام.

- تعزيز أسس السلم الأهلي، فلا دولة قوية بلا سلم أهلي ولا سلام بلا عدالة تعالج إرث الماضي، فتكشف الحقيقة وتحاسب المجرمين، وتجبر الضرر، وتدحض الزيف والتزوير في التاريخ الوطني، وتحقيق المصالحة الوطنية بعد بناء السلام، عبر عدالة انتقالية شاملة تطوي صفحة الماضي بعد العلاج والتعافي.

- بناء عقد اجتماعي جديد وتبني اتفاقية سلام،

(34)John Paul Lederach, *Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies* (Washington DC: United States Institute of Peace Press, 1998), pp. 39-42.

لتعزيز المواطنة وضمان العدالة في توزيع الموارد والمشاركة، وتحويل التنوع الاجتماعي، من عوامل صراع إلى مصدر إثراء ومنافسة، وبناء علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع.

- دعم مسار وطني مستقل، فبعد الحرب يأتي السلام. وعلى السوريين تقليل أثمان بناء السلام، واستثمار الفرص المتاحة، من إرادة سياسية أولية للمصالحة متوافرة حاليًا ووجود رصيد من الكوادر الوطنية، وإرهاق مجتمعي يدفع نحو السلام، وإطار دولي (قرارات أممية وحقوقية دولية) يمكن توظيفه لدعم مسار وطني مستقل.

إن انتصار الثورة قد يكون استمرارًا للنزاع الاجتماعي، فليس السلم الأهلي نتيجة تلقائية للانتصار، بل مشروعًا سياسي-اجتماعيًا طويل الأمد، ما يتطلب تقاطع إرادات المجتمع الدولي الفاعل مع الإرادة السياسية للإدارة الجديدة، وتفعيل إرادات قيادات المجتمع المدني، وخلق إرادة وطنية مسؤولة. إن الاختبار الحقيقي للعقد الاجتماعي الجديد في سورية لن يكون في نصوصه فحسب، بل في قدرته على منع إعادة إنتاج الاستبداد أو الفوضى، وقدرته على تحويل تضحيات السوريين إلى منظومة حقوق ومؤسسات، ما يعيد للدولة مكانتها وللمجتمع ثقته بها وبمستقبله في ظل مؤسساتها الضامنة للعدالة، في مستوياتها وصورها ومراحلها كلها.

المراجع

العربية

- "السلم الأهلي والتنمية السياسية". **معهد البحرين للتنمية السياسية** (حزيران/يونيو 2014).
- "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا: جدلية الأولويات". **مركز الجزيرة للدراسات** (2022).
- "الفرع 300 في إدارة المخابرات العامة: أداة مركزية للقمع والمراقبة والملاحقة في منظومة بشار الأسد السابقة". **الشبكة السورية لحقوق الإنسان** (15 كانون الأول/ ديسمبر 2025).
- "خطة التحول الديمقراطي (القطاع الأمني والعسكري)". **المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية وبيت الخبرة السوري** (2014).
- "دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات". **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق** (15 أكتوبر 2019).
- ابن خلدون، عبد الرحمن. **المقدمة**. بيروت: دار الفكر، 2001.
- بولوداني، خالد بوشارب. "التماسك الاجتماعي: دلالاته البنائية الوظيفية". **مجلة آفاق للعلوم**، العدد 10 (2018).
- الحسن، رياض. "سياسات المرحلة الانتقالية في سوريا: الفرص والتحديات". **جسور للدراسات** (شباط/ فبراير 2025).
- درّاجي، إبراهيم. "سورية في العهد الجديد: مسار العدالة الانتقالية". **المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة** (كانون الأول/ ديسمبر 2025)،

ص 3-7.

- دوركايم، إميل. **تقسيم العمل في المجتمع**. ترجمة محمد عاطف غيث. القاهرة: دار المعارف، 1990.
- زاقود، عبد السلام جمعه. **مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي**. عمان: دار الزهران للنشر، 2012.
- سامي، حمد. "السلم الأهلي والتعايش السلمي". **مديرية التربية والتعليم في ضواحي القدس** (2019).
- سرور، بشير زين العابدين. **الجيش والسلطة في سورية**. دمشق: دار الجابية، 2008.
- **سوريا: بعد ثماني سنوات من الحرب**. بيروت: الأسكوا، 2018.
- صايغ، محمد علي. "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية". **الاتحاد** (23 آب/ أغسطس 2022).
- العبد الله، سمير. "سورية في العهد الجديد: مسار الانتقال السياسي". **المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة** (كانون الثاني/ ديسمبر 2025).
- علي، خالد حنفي. "مداخل محفزة لبناء السلام في مناطق الصراعات". **السياسة الدولية** (تشرين الأول/ أكتوبر 2016).
- عودة، جابر. "العدالة الانتقالية وبناء السلام المستدام". **المنتدى العربي للعدالة الانتقالية** (تونس، 2021).
- غالي، بطرس. "أجندة من أجل السلام: دبلوماسية وقائية، صنع السلام، حفظ السلام". تقرير إلى **مجلس الأمن** (1992).
- ليديراخ، جون. **بناء السلام: مصالحة مستدامة في المجتمعات المنقسمة**. ترجمة غسان مكارم ومراجعة أحمد كاظم. بغداد: جمعية الأمل، 2021.
- المتولي، نادية ليلة. "الأحاديث الواردة في التماسك الاجتماعي: دراسة حديثية موضوعية". **مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية**، العدد 84 (2021).
- مجموعة من المؤلفين. **عوامل السّلم الأهلي والنزاع الأهلي في سورية**. [د.م]: مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا، 2013.

الأجنبية

- "A Democratic Political Transition is the Principal Demand of the 12-Year Popular Uprising." **SNHR** (15 March 2023).
- "Percentage damage in residential area of Aleppo City." **Unitar** (20 December 2016).
- "Syria Emergency: Figures at a Glance." **UNHCR** (2024).
- "Transitional Justice Progress in Syria." UN News (2026).
- Galtung, Johan. *Peace by Peaceful Means: Peace and Conflict, Development and Civilization*. London: SAGE Publications, 1996.
- *Governance in Post Conflict Settings*. New York: UNDP, 2023.
- Lederach, John Paul. *Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies*. Washington DC: United States Institute of Peace Press, 1998.
- *Syria: Infrastructure and Housing Damage*

Assessment. New York/ Beirut: UNDP and World Bank, 2019.

- Water, Gregory. “Local Governance in PostAssad Syria: A Hybrid State Model for the Future?” **Carnegie Middle East Center** (July 2025).

- Waters, Gregory and Kayla Koontz. “How Syria’s Grassroots Civil Peace Committees Can Help Prevent Intercommunal Conflict.” **Atlantic Council** (December 2025).